

وفي عام ١٩٣٨. شكلت وزارة المعارف لجنة للنظر «في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة وتقديم تقرير بما تتوصل إليه في هذا المجال. وتضمن تقرير اللجنة مما يستحق الدرس، إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية واعتبار كل منها في موضعه أصلاً فليس فيها علامات نائبة عن أخرى»^(١). وقد ركزنا على هذا البند بخاصة لأنه يقع ضمن ما نعرض له من تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد، ذلك أن تقرير اللجنة تتضمن بتوداً آخرى لا تدخل في إطار بحثنا، فقد قسمت اللجنة الأسماء المعربة إلى أقسام سبعة طبقاً لعدد ونوع علامات الإعراب التي تظهر على آخر كل منها وهي :

- ١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاثة هو أكثر الأسماء.
- ٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاثة مع مداها وهو الأسماء الخمسة.
- ٣ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح وهو الممنوع من الصرف.
- ٤ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر وهو الجمع بالألف والتاء.
- ٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح وهو المنقوص.
- ٦ - اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون وهو المثني.
- ٧ - اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون وهو المجموع بهما^(٢).

وهنا أيضاً لابد من النص على الحالة الإعرابية للكلمة (نصب، رفع، جر) من أجل تحديد حالة المتبوع، إذ لا يلزم في كل حالة أن تكون للتابع نفس العلامة الإعرابية التي في المتبوع كذلك فإنه في حالة الأسماء التي تظهر فيها، علامتان إعرابيتان فقط لا مفر من التفرقة بين حالة النصب وحالة الجر للسبب السابق نفسه^(٣) أيضاً فإن التسوية بين ظهور النون والألف، أو النون والياء في المثني، وبينها وبين الواو والياء في جمع المذكر السالم بعيد عن الصواب، فالنون كثيراً ما تحذف عند الإضافة، بل قد تحذف الواو أيضاً من الجمع^(٤).

(١) مجلة المجمع، ١٩٣٧/٦، القاهرة.

(٢) انظر : المصدر السابق، ص ٦، ص ١٨٧.

(٣) النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، القاهرة ١٩٤٧، ص ١٠٢.

(٤) مجلة المجمع، سنة ١٩٣٧، ج ٦، ص ١٩٣، ١٩٤.